نموذج ترخيص

أنا الطالب / الطالبة : محمود فيصل محمود بداوي

أمنح الجامعة الاردنية و/أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و/أو استعمال و/أو استغلال و/أو ترجمة و/أو تصوير و/أو إعادة انتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و/أو إلكترونية أو غير ذلك، رسالة الماجستير/ الدكتوراه المقدمه من قبلي وعنوانها :

دور المدقق في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (9) لسنة (1961) وتعديلاته

وذلك لغايات البحث العلمي و/أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب / الطالبة : محمود فيصل محمود بداوي

التوقيع:

التاريخ: ١٣ / ٩ / ٢٠٢٢

بدائل التوقيف في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (9) لسنة (1961) وتعديلاته

إعداد

محمود فيصل محمود بداوي

المشرف

الدكتور معاذ يحيى يوسف الزعبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

القانون

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، 2022

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان: **"بدائل التوقيف في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (9) لسنة (1961) وتعديلاته"**

وأجيزت بتاريخ:2022/8/25.

الدكتور/ معاذ يحيى الزعبي.....مشرفـــاً.....

أستاذ مساعد/ القانون الجنائي.

الدكتور/ محمد نواف الفواعرة.....عضـواً.....

أستاذ مشارك / القانون الجنائي.

الدكتور/ حسن عوض الطراونة.....عضـواً.....

أستاذ مشارك/ القانون الجنائي.

الأستاذ الدكتور/ أكرم طراد الفايز.....عضواً خارجياً.....

أستاذ/ القانون الجنائي (جامعة الاسراء).

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

الإهداء

إلى سندي في هذه الحياة، إلى من يمسك يدي دائماً ويدفعني نحو الأمام إلى مستقبل ناجح، إلى من علمني أن أصمد أمام أمواج البحر الثائرة، إلى من أعطاني وما زال يعطيني بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عالياً إفتخاراً به، إليك يا من أفديك بروحي أبعث لك باقات حبي وإحترامي.

إلى أبي

إلى أعظم النعم، وأغلى المنح، إلى حبيبة القلب، وروح الحياة، إلى شمعة البيت ونوره، إلى الغالية الحنونة، إلى أطيب قلب في هذا الكون، إلى دنيتي بأكملها، إليكِ أقطع وعداً بأن تبقي في قلبي ما دام ينبض.

إلى أمي

إلى صديقتي المفضلة، إلى حبيبتي الجميلة، إلى طفلتي الصغيرة، إلى سعدي وأنسي، إلى من أختار سعادتها على سعادتي، إلى التي دائماً أُحب.

إلى أختي

إلى العضيد، إلى عزوتي الحقيقية، إلى صديقي الحقيقي، إلى ضلعي الثابت الذي لا يميل، إلى سندي ومسندي.

إلى أخي

إلى من شاركني أصعب اللحظات، إلى من شجعني، إلى من ساندني، إلى من كان الجزء الأهم لدي في هذه المرحلة، إلى من كان جزءاً مني.

إلى بعض الأصدقاء

الشكر والتقدير

قال تعالى: "وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ" صدق الله العظيم

سورة لقمان، آية (12)

اللهم لك الحمد كما أنت أهله ووليه وكما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذه الرسالة، الحمد لله دائماً وأبداً.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى مشرفي القدير الدكتور معاذ يحيى الزعبي الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي رافقني في مسيرتي لإنجازها والخروج بها بهذه الصورة الحسنة .

وعرفاناً مني بالجميل والوفاء، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لجميع القائمين بكلية الحقوق في الجامعة الأردنية، وأخص بالشكر الدكتور الفاضل محمد نواف الفواعرة لما كان له دور كبير في تطوير فكري القانوني.

ولا يفوتني أن أتقدم بكل معاني الشكر إلى جهاز الأمن العام العريق، هذا الجهاز الذي دائماً ما أفخر أنني أحد منتسبيه.

والشكر أيضاً لجميع الزملاء والأصدقاء على دعمهم المتواصل وتشجيعهم لي، حيث أنني تشرفت خلال فترة دراستي مرحلة الماجستير في الجامعة الأردنية بالتعرف على كوكبة من الزملاء المميزين.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم المشاركة في مناقشة هذه الدراسة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	ح
الملخص باللغة العربية	ط
المقدمة	1
مشكلة الدراسة:	2
أسئلة الدراسة:	3
أهمية الدراسة:	3
أهداف الدراسة:	4
الدراسات السابقة:	5
منهجية الدراسة:	6
تقسيم الدراسة:	6
الفصل الأول: ماهية التوقيف	7
المبحث الأول: مفهوم التوقيف وتمييزه عن الإجراءات القانونية المشابهة له.	8
المطلب الأول: تعريف التوقيف.	8
المطلب الثاني: تمييز التوقيف عن غيره من الإجراءات القانونية المشابهة له.	10
الفرع الأول: تمييز التوقيف القضائي عن التوقيف الإداري.	11
الفرع الثاني: تمييز التوقيف القضائي عن الإستيقاف.	12
الفرع الثالث: تمييز التوقيف القضائي عن القبض.	13
المبحث الثاني: مبررات التوقيف.	15
المطلب الأول: التوقيف هو إجراء أمني وقائي.	16
المطلب الثاني: التوقيف وسيلة لتحقيق العدالة.	17
المطلب الثالث: التوقيف وسيلة لضمان تنفيذ العقوبة.	19

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: شروط صحة التوقيف في التشريع الأردني.	21
المطلب الأول: الشروط الموضوعية للتوقيف.	21
الفرع الأول: شروط موضوعية متصلة بالجريمة المرتكبة	21
الفرع الثاني: شروط موضوعية متصلة باستجواب المشتكى عليه.	23
الفرع الثالث: شروط الموضوعية متصلة بالمشتكى عليه نفسه.	24
المطلب الثاني: الشروط الشكلية للتوقيف.	25
الفرع الأول: الجهة المختصة بإصدار قرار التوقيف.	25
الفرع الثاني: المدة القانونية للتوقيف.	27
الفرع الثالث: تسبيب القرار الصادر بالتوقيف.	28
الفصل الثاني: ماهية بدائل التوقيف في التشريع الأردني	30
المبحث الأول: المقصود ببدائل التوقيف ودواعي إستحداثها.	32
المطلب الأول: تعريف بدائل التوقيف وموقف المشرع الدولي منها.	32
الفرع الأول: تعريف بدائل التوقيف.	32
الفرع الثاني: موقف المشرع الدولي من بدائل التوقيف.	33
المطلب الثاني: دواعي إستحداث بدائل التوقيف	35
الفرع الأول: الدواعي الاقتصادية والاجتماعية لبدائل التوقيف.	35
الفرع الثاني: الدواعي النفسية والجرمية لبدائل التوقيف.	37
المبحث الثاني: أنواع بدائل التوقيف في التشريع الأردني.	39
المطلب الأول: بدائل التوقيف الماسة بالحرية.	39
الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية.	40
الفرع الثاني: المنع من السفر.	42
الفرع الثالث: الإقامة الجبرية في المنزل أو في منطقة جغرافية معينة.	44
الفرع الرابع: منع ارتياد أماكن معينة.	45
المطلب الثاني: بدائل التوقيف غير الماسة بالحرية.	47
الفرع الأول: تقديم كفالة عدلية.	48
الفرع الثاني: إيداع مبلغ نقدي.	50

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: تمييز بدائل التوقيف عن بدائل العقوبة السالبة للحرية.	52
المطلب الأول: تمييز التوقيف عن العقوبة السالبة للحرية.	52
الفرع الأول: أوجه التشابه بين التوقيف والعقوبة السالبة للحرية.	53
الفرع الثاني: أوجه الإختلاف بين التوقيف والعقوبة السالبة للحرية.	54
المطلب الثاني: تمييز بدائل التوقيف عن بدائل العقوبة السالبة للحرية.	56
الفرع الأول: الفرق بين بدائل التوقيف والبدائل التقليدية للعقوبة السالبة للحرية.	56
الفرع الثاني: الفرق بين بدائل التوقيف والبدائل الحديثة للعقوبة السالبة للحرية.	58
الفصل الثالث: التنظيم القانوني لبدائل التوقيف في التشريع الأردني	61
المبحث الأول: الأحكام الخاصة ببدائل التوقيف.	62
المطلب الأول: الشروط المتعلقة بنوع الجريمة.	62
المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالمشتكى عليه نفسه.	64
الفرع الأول: إلزامية أن لا يكون المشتكى عليه مكرراً.	64
الفرع الثاني: عدم إخلال المشتكى عليه بالإلتزامات المفروضة عليه.	66
المطلب الثالث: الشروط المتعلقة بالسلطة المختصة وصلاحيتها.	67
الفرع الأول: صلاحيات السلطة المختصة قبل إصدار بدائل التوقيف.	68
الفرع الثاني: صلاحيات السلطة المختصة بعد إصدار بدائل التوقيف.	69
المبحث الثاني: أحكام التوقيف المحالة على بدائل التوقيف.	73
المطلب الأول: الأحكام المتعلقة بمدد بدائل التوقيف.	74
الفرع الأول: مدة بدائل التوقيف الماسة بالحرية.	75
الفرع الثاني: مدة بدائل التوقيف ذات الطابع المالي.	76
المطلب الثاني: الأحكام المتعلقة بطرق الطعن ببدائل التوقيف.	78
الفرع الأول: الجهات المخول لها تقديم الطعن.	79
الفرع الثاني: الجهات التي يتم تقديم الطعن لها.	80
الفرع الثالث: المدة القانونية لتقديم الطعن.	81
المطلب الثالث: رقابة التعويض على بطلان التوقيف وبدائله .	82
الخاتمة.	86

الموضوع	الصفحة
أولاً: النتائج.	86
ثانياً: التوصيات.	87
قائمة المراجع.	89
الملخص باللغة الإنجليزية.	94

بدائل التوقيف في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (9) لسنة (1961) وتعديلاته

إعداد

محمود فيصل محمود بداوي

المشرف

الدكتور معاذ يحيى الزعبي

ملخص

تعتبر بدائل التوقيف من المواضيع المستحدثة في التشريع الأردني، حيث نص عليها المشرع في المادة (114 مكررة) من قانون أصول المحاكمات الجزائية في التعديل الأخير عام (2017)، وتناولت هذه الدراسة في البداية مفهوم التوقيف القضائي ومبرراته وشروطه، ومن ثم تطرقنا بالتفصيل إلى ماهية بدائل التوقيف القضائي من خلال توضيح المقصود بها وبيان أنواعها وتمييزها عن بدائل العقوبات السالبة للحرية المنصوص عليها في قانون العقوبات الأردني وفقاً لآخر التعديلات لعام (2022)، وبعد ذلك تكلمنا عن التنظيم القانوني لهذه البدائل من خلال بيان الأحكام الخاصة بها والأحكام المحالة لها من التوقيف، وذلك من خلال إستقراء النصوص القانونية والقرارات القضائية ذات العلاقة.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أبرزها أن إحالة معظم أحكام التوقيف على بدائله خلق العديد من الإشكاليات التي حالت دون تطبيق هذه البدائل على أرض الواقع بالشكل المرجوّ منها، وذلك بسبب إختلاف طبيعة كل من التوقيف وبدائله المقيدة للحرية وبدائله ذات الطابع المالي عن بعضها البعض، كما أنه لم ينص المشرع الأردني على رقابة التعويض على بطلان التوقيف أو بدائله، أو التعسف في استعمالهما، وعليه أوصت هذه الدراسة المشرع الأردني بضرورة النصّ على أحكام قانونية خاصة لبدائل التوقيف تكون ملائمةً لطبيعتها، بالإضافة إلى البحث في إمكانية وجود تعويض للمشتكى عليه المتضرر من إصدار التوقيف أو بدائله بحقه بشكل تعسفي أو باطل.

الكلمات المفتاحية: بدائل التوقيف القضائي، التوقيف القضائي، التشريع الأردني.

المقدمة

تعتبر الحرية الشخصية من أعظم الحقوق التي يمتلكها الشخص والتي تولد بولادته، و كفلت الشريعة الإسلامية والتشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية هذا الحق، حيث قال الله تعالى عز وجل في كتابه الكريم: **"هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا، فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا، وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ."** [1]صدق الله العظيم، وهنالك مقولة شهيرة لأمير المؤمنين سيدنا عُمر بن الخطاب -رضي الله عنه- تؤكد اهتمام الشريعة الإسلامية بالحرية وهي " يا عمرو، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"،[2] كما جاء في منطوق المادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: " يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء."[3]، ونص الدستور الأردني في المادة (7) على أن : "الحرية الشخصية مصونة"[4].

وبالرغم من أهمية الحرية الشخصية إلا أنه عند وقوع جريمة معينة فهنالك بعض الإجراءات والتدابير السالبة للحرية أو المقيدة لها يتم اللجوء إليها بهدف الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة، ومن أبرزها هو إجراء التوقيف، حيث يتم إصداره وفقاً لما تقتضيه مصلحة التحقيق حسب شروط معينة نص عليها القانون يجب التقيد بها، ولكن يعتبر هذا الإجراء قاسٍ وخطير لما يترتب عليه من آثار سلبية على المشتكى عليه وعلى الدولة بنفس الوقت، كما أنه يصطدم مع قرينة البراءة حيث ينتج عن إصداره حجز حرية الشخص لمدة معينة قبل ثبوت إرتكابه الجريمة التي أسندت له.

استناداً إلى ما سبق بذلت التشريعات الدولية والوطنية جهود وفيرة لكي لا يكون إجراء التوقيف هو الملاذ الأول أو الوحيد للجهات المختصة لضمان حسن سير إجراءات المحاكمة، وعليه فقد تم استحداث تدابير بديلة للتوقيف تحل محله، و تحقق الأهداف المرجوة منه دون أن يكون هنالك

---

[1] القرآن الكريم، سورة الملك، الآية (15).

[2] www.islamweb.net ، رقم الفتوى (36194)، تاريخ النشر 2003/8/14، تاريخ الإطلاع 2022/7/25 الساعة 4:20 صباحاً.

[3] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المصادق عليه من قبل جمعية الأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/10، المادة (1)، http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html ، تاريخ الإطلاع 2022/7/25 الساعة 4:20 صباحاً.

[4] الدستور الأردني وتعديلاته المنشور في الجريدة الرسمية، ص3، عدد1093، بتاريخ 1952/1/8، المادة (7).

حاجة لإبعاد الشخص عن نسيج مجتمعه من خلال حجز حريته ووضعه في السجون (مراكز الإصلاح والتأهيل).

وسار المشرع الأردني على نهج العديد من التشريعات الأخرى التي استحدثت بدائل للتوقيف، حيث في عام 2017 أقر عدداً من البدائل التي تقوم مقام التوقيف، ونص عليها في المادة (114 مكررة) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وتعديلاته رقم (9) لسنة 1961، وانحصرت هذه البدائل بنوعين، الأول يعتبر مقيداً للحرية الشخصية مثل:- الإقامة الجبرية ومنع السفر، أما الثاني لا يمس الحرية الشخصية وإنما هو ذات طابع مالي مثل:- الكفالة العدلية و إيداع مبلغ نقدي.

وبما أن هذه البدائل حديثة في التشريع الأردني، فقد لحق تنظيمها العديد من الإشكاليات والمعوقات التي حالت دون تطبيقها على أرض الواقع بالشكل المرجوّ منها، ونظراً لأهميتها المتمثلة بتجنب سلب حرية الشخص من خلال الزج به في السجون (مراكز الإصلاح والتأهيل)، فقد أرتئ الباحث اختيار هذا الموضوع للكتابة فيه، لعل هذه البدائل تطبق بالشكل المرجوّ منها، وعليه سوف ينصب موضوع دراستنا حول بدائل التوقيف في التشريع الأردني وفقاً لنص المادة (114 مكررة) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته رقم (9) لسنة 1961.

مشكلة الدراسة:-

يسعى المشرع الأردني إلى الارتقاء بنظامه الجزائي من خلال مواجهة الجريمة ومكافحتها بوسائل حديثة أكثر فاعلية من الوسائل التقليدية، وعليه فقد نص في المادة (114مكررة) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة 1961 على تدابير بديلة لإجراء التوقيف، ولكن تكمن مشكلة الدراسة بعدم وجود أحكام قانونية خاصة كافية لهذه البدائل، حيث أن المشرع أحال معظم أحكام التوقيف على بدائل التوقيف، ولم يراعِ اختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر بل حتى بدائل التوقيف نفسها تختلف في طبيعتها عن بعضها البعض.

أسئلة الدراسة:-

تسعى هذه الدراسة لإيجاد إجابة تحليلية وتفصيلية مستندة إلى أسس علمية وتشريعية عن الأسئلة التالية:-

1. ما هو المقصود بالتوقيف؟ وما شروطه ومبرراته؟ وما الفرق بينه وبين الإجراءات المشابهة له؟

2. ماهية بدائل التوقيف من حيث مفهومها ومبرراتها وأنواعها؟ وما الفرق بينها وبين بدائل العقوبة السالبة للحرية؟
3. ما هي الأحكام والإجراءات القانونية لبدائل التوقيف؟ وما هي أسباب عدم فاعليتها وتطبيقها على ارض الواقع بالشكل المرجوّ منها؟
4. ما هي صلاحيات السلطة المختصة قبل وبعد إصدار بدائل التوقيف؟ وهل توجد رقابة على هذه السلطة في حال أخطئت أو تعسفت في استخدامها؟

أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية هذه الدراسة بأن التوقيف هو تدبير استثنائي يؤدي إلى سلب حرية المشتبه به في ارتكاب جريمة معينة لمدة زمنية محددة، ولكن بسبب أهمية الحرية الشخصية، وما يرتبه التوقيف من آثار خطيرة وسلبية، فقد أقرت العديد من التشريعات الجزائية في الكثير من الدول بدائل لتدبير التوقيف، وذلك للتخفيف من المساوئ الناتجة عنه، ولكن لتفعيل وتطبيق هذه البدائل لا بدَّ من أن يكون هنالك أحكام قانونية خاصة كافية لها حتى تكون بمثابة ضمان للجهات القضائية المختصة عند اللجوء لها.

ومن جانب آخر فإن هذه البدائل قد يؤدي التعسف أو الخطأ في تطبيقها إلى إلحاق الضرر في الشخص الذي صدرت بحقه أي من هذه البدائل، وبالتالي من الأفضل توافر ضمانات لمن يتم استعمال بدائل التوقيف بحقهم، كأن يتم تعويضهم في حال كان قرار إصدار بدائل التوقيف تعسفي أو باطل، بالإضافة إلى ضرورة إقرار مسؤولية ولو تأديبية بحق القاضي الذي تعسف في تطبيق أي من بدائل التوقيف.

أهداف الدراسة:-

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

1. توضيح مفهوم التوقيف الجزائي، والشروط التي يجب التقيد بها عند إصداره، والغاية التي وجد لأجلها.
2. تسليط الضوء على بدائل التوقيف في التشريع الأردني من خلال بيان مفهومها، وأنواعها، وأسباب استحداثها.

3. إزالة اللبس الموجود لدى العديد بين بدائل التوقيف وبدائل العقوبة السالبة للحرية من خلال التمييز بينهما
4. التأكيد على أن التوقيف وبدائل التوقيف لا يعتبران عقوبة جزائية، وإنما تدابير استثنائية يتم اللجوء إليهما قبل ثبوت الإدانة.
5. تفصيل الإطار التشريعي لبدائل التوقيف من خلال بيان الأحكام الخاصة لهذه البدائل، والأحكام المحالة من التوقيف إليها.
6. معرفة سبب عدم تطبيق بدائل التوقيف على أرض الواقع بالشكل المرجو منها من خلال تحديد ومعالجة الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون إصدارها.
7. البحث في الرقابة التي نص عليها المشرع الأردني على تطبيق التوقيف وبدائله لمنع التعسف والتجاوزات عليهما.

الدراسات السابقة:-

1. الزعبي، سراب يوسف (2019)، **بدائل التوقيف والعقوبة في التشريع الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة إربد الأهلية، الأردن، إربد.

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم بدائل التوقيف والعقوبة التي أستحدثها المشرع الأردني وفيما إذا كانت هذه البدائل عقوبة بالمعنى القانوني والتقليدي، وبيان مدى كفايتها أو ما يعتريها من نقص أو قصور وكذلك تطبيق المحاكم لهذه البدائل من الناحية العملية في محاولة للعمل على حل الإشكاليات العملية والقانونية التي يثيرها الموضوع، كما سلطت الضوء على مدى ملائمة هذه البدائل ومدى إمكانية تطبيقها في ظل الإمكانات التشريعية والإدارية المتاحة.

وتتميز دراستنا عن دراسة الباحثة سراب الزعبي بأنها تطرقت إلى رقابة التعويض على المخالفات والتعسف في استخدام بدائل التوقيف التي لم ينص عليها المشرع الأردني، كما أنها تناولت الفرق بين بدائل التوقيف وبدائل العقوبة السالبة للحرية وفقاً لقانون العقوبات الأردني وتعديلاته رقم (10) لعام 2022، حيث تم إجراء تعديلات على النصوص المتعلقة ببدائل العقوبة السالبة للحرية، ومن أبرز هذه التعديلات إلغاء ربط إصدار هذه البدائل بقرار وقف تنفيذ العقوبة.

2. الكساسبة، محمد فهد يوسف (2021)، **الوسائل البديلة للتوقيف وضماناتها في التشريع الأردني - دراسة مقارنة-**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن، عمان.

تناولت الرسالة موضوع بدائل التوقيف وضمانتها في التشريع الأردني ومقارنتها مع البدائل المستحدثة في التشريعات الأخرى مثل التشريع المصري والفرنسي، ووضح الباحث ماهية التوقيف ومبرراته وشروطه، كما انه بين أنواع بدائل التوقيف في التشريع الأردني، حيث أنه أعتبر في الفصل الرابع وتحديداً في المطلب الثاني من المبحث الثاني أن بدائل التوقيف ذات الطابع المالي هي عقوبات عينية، حيث أنه أطلق على هذا المطلب مسمى (العقوبات البديلة العينية)، ومن ثم تطرقت إلى ضمانات تطبيق بدائل التوقيف المتمثلة بأن لا يكون المشتكى عليه مكرراً، والإشراف القضائي على هذه البدائل، والطعن في قرار التوقيف المخالف للقانون.

وتتميز دراستنا عن دراسة الباحث محمد الكساسبة بأنها سلطت الضوء على بدائل التوقيف في التشريع الأردني فقط دون التشريعات الأخرى، كما تؤكد دراستنا على أنه لا يمكن اعتبار أي من بدائل التوقيف عقوبة جزائية، وذلك لأنه يتم اللجوء إليها قبل ثبوت الإدانة وقبل صدور حكم بات بالقضية، بالإضافة إلى أنه تطرقنا بالتفصيل إلى آلية الطعن في بدائل التوقيف من خلال تحديد الجهة المخولة بتقديم الطعن، والجهة التي يتم تقديم الطعن لها، والمدة القانونية التي يجب عدم تجاوزها عند تقديم الطعن، كما أنه تناولنا رقابة التعويض في حال كان تطبيق بدائل التوقيف تم بشكل باطل أو تعسفي.

3. الشلول، زيد رائد محمد (2021)، **بدائل التوقيف في التشريع الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

تتحدث هذه الدراسة عن موضوع بدائل التوقيف الجزائي في التشريع الأردني من خلال بيان صور هذه البدائل ومفهومها وطبيعتها القانونية وبيان آلية تنفيذها والرقابة عليها، ومن ثم تطرقت للحديث عن الأحكام القانونية لبدائل التوقيف، كما أنه لم يغفل عن توضيح مفهوم التوقيف ومبرراته وشروطه في الفصل التمهيدي، وتطرقت الدراسة أيضاً إلى توضيح الفرق بين بدائل التوقيف وبدائل الإصلاح المجتمعية التي كان منصوص عليها في قانون العقوبات الأردني قبل التعديلات الأخيرة التي حدثت عليه عام 2022، حيث لا بدّ من التنويه على أنه تم إلغاء بدائل الإصلاح المجتمعية والإستعاضة عنها ببدائل العقوبات السالبة للحرية.

13. محمود، لمى عامر(2014)، التعويض عن التوقيف الباطل:دراسة مقارنة، دراسات، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، المجلد1، العدد17، جامعة بابل، العراق.

14. مداني، مداني (2015)، بدائل عقوبة السجن والحد من إرتكاب الجريمة، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد 4، العدد 1.

15. هياجنة، أحمد موسى (2016)، نظام العقوبات والتدابير البديلة: نظام ذو ملامح خاصة لفلسفة عقابية متغيرة، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية**، المجلد14، العدد1، جامعة الشارقة، الإمارات، الشارقة.

16. الواحد، جيداء إبراهيم (2018)، المراقبة القضائية كبديل عن التوقيف الاحتياطي -دراسة مقارنة-، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية**، المجلد 16، العدد 2، دير الزور، سوريا.

خامساً: الرسائل الجامعية

1. أبو حجلة، رفعت صافي (2019)، **العقوبات البديلة كإحدى العقوبات البديلة في التشريع الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان.
2. الأحمد، أحمد سعدي سعيد(2008)، **المتهم ضماناته وحقوقه في الإستجواب والتوقيف "الحبس الإحتياطي" في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني-دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
3. البطوش، أحمد نايف (2021)، **الرقابة الإلكترونية كبديل للتوقيف في التشريع الأردني -دراسة مقارنة-**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
4. الجبور، جواهر (2013)، **السلطة التقديرية للقاضي في إصدار العقوبة بين حديها الأدنى والأعلى**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان.
5. الحماد، احمد خلف(2007)، **مدى مشروعية القرار الإداري في التطبيقات القضائية الأردنية- دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، الكرك.
6. الشراونة، عبد الرحمن ياسر(2009)، **التوقيف والحبس الإحتياطي في القانونين الفلسطيني والأردني**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمّان.
7. الشلول، زيد رائد محمد (2021)، **بدائل التوقيف في التشريع الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

8. الشوابكة، إحسان (2014)، **الأثر القانوني المترتب على التكرار في القانون الأردني -دراسة مقارنة-**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان.
9. الكساسبة، محمد فهد يوسف (2021)، **الوسائل البديلة للتوقيف وضماناتها في التشريع الأردني - دراسة مقارنة-**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن، عمان.
10. الكواري، سالم يوسف(2019)، **بدائل العقوبات السالبة للحرية في القانون القطري-دراسة مقارنة-**، رسالة ماجستير، جامعة قطر، الدوحة، قطر.

سادساً: القرارات القضائية

1. قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 2013/943 (هيئة عادية) تاريخ 2013/12/24.
2. قرار المجلس القضائي الأردني رقم (70) لعام 2020 بتاريخ 2020/3/24.
3. قرار محكمة بداية العقبة بصفتها الإستئنافية رقم 2022/99 بتاريخ 2022/2/16.
4. قرار محكمة بداية عمان بصفتها الإستئنافية رقم 2021/1384 بتاريخ 2021/11/25.
5. قرار محكمة التمييز بصفتها الجزائية رقم 2019/3632 الصادر بتاريخ 2020/5/5.
6. قرار محكمة بداية عمان بصفتها الإستئنافية رقم 2022/1556 الصادر بتاريخ 2022/6/14.
7. قرار محكمة بداية عمان بصفتها الإستئنافية رقم 2022/671 الصادر بتاريخ 2022/3/30.
8. قرار محكمة بداية السلط بصفتها الإستئنافية رقم 2021/97 الصادر بتاريخ 2021/1/4.
9. قرار محكمة بداية عمان بصفتها الإستئنافية رقم 2021/3083 الصادر بتاريخ 2021/12/21.
10. قرار محكمة بداية عمان بصفتها الإستئنافية رقم 2021/2734 الصادر بتاريخ 2021/11/29.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

1. https://www.jc.jo/ar/ .
2. www.islamweb.net.
3. https://jordan-lawyer.com.

ALTERNATIVES TO DETENTION IN THE JORDANIAN LAW OF CRIMINAL PROCEDURES, AS AMENDED (NO 9 OF 1961)

By

Mahmoud F. Al-Badawi

Supervisor

Dr. Muath Y. Al-Zoubi

ABSTRACT

Alternatives to detention are considered among the new topics in Jordanian legislation, as the legislator stipulates them in Article (114 bis) of the Law of Criminal Procedures in its latest amendment in 2017. This study initially deals with the concept of judicial detention, its justifications, and conditions. Then, it addresses in detail what are the alternatives to judicial detention by clarifying their meanings and showing their types and distinguishing them from alternatives to freedom-depriving penalties stipulated in the Jordanian Penal Code according to the latest amendments in 2022. After that, we talk about the legal regulation of these alternatives by clarifying the provisions related to them and the provisions referred to them from detention by extrapolating the legal texts and the relevant judicial decisions.

The study reaches many results, most notably, referring the majority of the detention provisions to their alternatives created many problems that prevent the application of these alternatives on the ground in the desired manner due to the different nature of detention, its alternatives that restrict freedom, and its financial alternatives. Additionally, there is insufficient censorship over the invalidity of detention, its alternatives, or their abuse, as the Jordanian legislature does not stipulate compensation for them. Accordingly, this study by necessity recommends, to the Jordanian legislator, to stipulate special legal provisions for alternatives to detention that are appropriate to their nature. In addition to the necessity of compensating the defendant who was harmed by the issuance of the detention or its alternatives against them in an arbitrary or invalid manner.

Keywords: alternatives to judicial detention, judicial detention, Jordanian legislation.